

تقرير حول أهمية اعتماد الفلاحة الإيكولوجية في المغرب



أصبحت النماذج الفلاحية التي تهدف إلى احترام الطبيعة والصحة متنوعة ومؤسسية في السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك إلى الدعم المتزايد للمجتمع المغربي لهذا النوع من الممارسات، حيث ظهر نموذجان فرعيان رئيسيان له: الأول يندرج ضمن النهج الصناعي ويهدف، من خلال شهادة الدولة، إلى الانتقال من سوق متخصص إلى سوق دولي ناشئ؛ ويتعلق الأمر «بالفلاحة البولوجية». أما النموذج الثاني فيعتمد الفلاحون وسكان القرى الجدد لأغراض غذائية بالأساس وتسويقية على نطاق صغير أو متوسط؛ ويتعلق الأمر بالفلاحة الإيكولوجية.

تعتقد رشيدة المهديوي، رئيسة شبكة مبادرات الفلاحة البيئية بالمغرب (RIAM)، أنه «يمكن ضمان مستقبل المغرب وأمنه الغذائي من خلال الفلاحة الإيكولوجية»⁽¹⁾. فمن جهة وكما ذكرنا بذلك عضو آخر لدى شبكة مبادرات الفلاحة البيئية بالمغرب فإن «الفلاحة الإيكولوجية لم تأتي بجديد»⁽²⁾، إذ قامت بإحياء عدد من الممارسات القديمة التي تم التخلي عنها في سبيل الحداثة والتصنيع الزراعي. ففي المغرب على سبيل المثال، ما يزال الفلاحون إلى يومنا هذا يمارسون الفلاحة التقليدية بدون أية مدخلات كيميائية تحترم تناوب الفصول وكذا التنوع البيولوجي الطبيعي، ومع ذلك فإن هذه الطبقة من الفلاحين مهمشة في ظل التحول الزراعي الحالي. من جهة أخرى، تساهم الدراسات العلمية والابتكارات التقنية والرقمية في المجال الفلاحي في إمكانية التكيف مع التغيرات المناخية ومع احتياجات السكان. إضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي تستخدم فيه الفلاحة التقليدية أساساً لتلبية احتياجات الأسرة أو المجتمع تحيل الفلاحة الإيكولوجية على الممارسات الزراعية وطرق الإنتاج التي تحترم بوعي البيئة وتراعي حساً معيناً بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية⁽³⁾.

يرمي هذا المقال إلى تحديد حالة الفلاحة الإيكولوجية في المغرب وتقييمها بوضوح، وقد تم إنجازه بناء على سلسلة من المقابلات التي أجريت مع متخصصين في الفلاحة الإيكولوجية، حيث يهدف إلى مناقشة المعنى المعياري للفلاحة الإيكولوجية باعتباره نموذجاً فلاحياً وكذا باعتباره أسلوباً مسؤولاً للاستهلاك ونموذجاً اقتصادياً مستداماً وأداة للمطالبة بهوية مشتركة وتنموية.

1. مقابلة مع رشيدة المهديوي، رئيسة شبكة مبادرات الفلاحة البيئية بالمغرب، جهة الرباط، نونبر 2020.

2. مقابلة مع كاثرين فيليبون، عضو شبكة مبادرات الفلاحة البيئية بالمغرب، جهة الرباط، نونبر 2020.

3. مقابلة مع أني ملوكي، الرئيسة السابقة لشبكة مبادرات الفلاحة البيئية بالمغرب، جهة الرباط، نونبر 2020.



نهج مستدام وناشط

إن مستوى الوعي بالفلاحة الإيكولوجية منخفض في المغرب، إذ غالباً ما يتم الخلط بينها وبين «البلدي» أو بينها وبين المنتجات التي تحمل علامة «الزراعة البيولوجية». ومع ذلك، فإن إنتاجها، والمتكون أساساً من الأحياء البرية والمحاصيل الغذائية، مرتفع نسبياً، وأفضل مثال على ذلك هو شجرة الأركان، خاصة وأن الدولة توليها اهتماماً كبيراً⁽⁴⁾.

لقد بدأ العديد من المغاربة في التوجه نحو الفلاحة الإيكولوجية، باعتبارها وسيلة لحماية صحة الأفراد ووسيلة لمحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري، ونموذجاً مضاداً للصناعة الرأسمالية، أو ببساطة، باعتبارها أكثر مردودية على المدى الطويل. في هذا الصدد، يرى أحمد حكيمي، مهندس اتصالات تحول إلى منتج ومكوّن في الفلاحة الإيكولوجية، بأنه «إذا ما قارنا تكاليف الفلاحة الإيكولوجية بالمقارنة مع الكيماويات الفلاحية فستميل الكفة لصالح الفلاحة الإيكولوجية»⁽⁵⁾. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الممارسات عبارة عن ثمرة نضال يشركه أحد أعضاء شبكة مبادرات الفلاحة البيئية بالمغرب قائلا: «النضال من أجل الاعتراف بمفهوم الفلاحة الإيكولوجية وتقييمه على مستوى الدولة»⁽⁶⁾.

Le RIAM : un rôle central dans la gouvernance marocaine de l'agriculture durable

Le Réseau des Initiatives pour l'Agroécologie au Maroc (RIAM) est un réseau de productrices/eurs, de militants associatifs et de consommateurs, dont l'objectif est de promouvoir l'agroécologie comme modèle agricole et économique. L'un des projets phares du RIAM est le développement de « marchés paysans éco-solidaires » et de réseaux de commercialisation de « paniers bio ». L'autre accomplissement notable du RIAM est la création d'un label « Agroécologie Maroc » fondé sur un Système Participatif de Garantie (SPG), qui se distingue de la certification « Bio » encadrée par l'Etat.

تحيل الفلاحة الإيكولوجية في تعريفها العام على اعتماد أنظمة فلاحية شاملة تدمج الاعتبارات الزراعية والبيئية والمناخية والاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت، هدفها هو ممارسة الفلاحة المستدامة دون مدخلات كيميائية، ودون استهلاك الكثير من المياه والطاقة، مع تعزيز إحياء التربة في نفس الوقت، وهو ما من شأنه تعزيز التنوع البيولوجي وإنتاج زراعة طبيعية متعددة

4. «الإنتاج العضوي في المغرب» الفلاحة في المغرب: <http://www.agri-mag.com/2017/04/la-production-biologique-au-maroc/>

5. مقابلة مع أحمد حكيمي، مزارع ومكون في الفلاحة الإيكولوجية، جهة الدار البيضاء، شتنبر 2020.

6. مقابلة مع جون إيزبيك، مهندس زراعي في علوم التربة، مسؤول تقني في التعاونية المغربية الأفريقية للفلاحة الإيكولوجية ومدير مكتب الدراسات البيئية. الرباط، شتنبر 2020.



تقرير حول أهمية اعتماد الفلاحة الإيكولوجية في المغرب

المحاصيل وذات جودة عالية من أجل الصحة. بالتالي فإن الفلاحة الإيكولوجية هي عبارة عن زراعة بيولوجية دون الحاجة إلى الحصول على العلامة المعترف بها من طرف وزارة الفلاحة المغربية، في حين أن الزراعة البيولوجية المعترف بها في المغرب لا تراعي بالضرورة الجوانب الاجتماعية البيئية المتفق عليها في نهج الفلاحة الإيكولوجية. إضافة إلى ذلك، وكما تفيد رجاء الجبالي، مديرة جمعية الأرض والإنسانية المغرب، في هذا الصدد فإن «الفلاحة الإيكولوجية وجدت من أجل استغلالات بسيطة أو تعاونيات بحيث تحارب الفقر على المستوى الوطني، في حين قد يكون هدف الفلاحة العضوية هو تصدير كميات كبيرة من المنتجات»⁽⁷⁾. وفي الواقع، في المغرب كما هو الحال في الخارج، فإن ممارسي الفلاحة البيولوجية المصادق عليها، يرغبون في احترام قواعد الفلاحة الصناعية على مستوى واسع حتى يتمكنوا من منافستها. وفي نفس الموضوع، يرى سليم قباج، رئيس نادي المقاولين في الزراعة العضوية، أن «ما لا يندرج ضمن الأعمال لا يبقى مستداما، ففي مرحلة ما، سيتوجب على النضال أن يضمن تحقيق توازن الميزانية (...) الجميع يشتكي من الأسعار لكن إن لم يُستهلك المنتج على نطاق واسع، فإن ثمنه لن ينخفض، هذا هو قانون العرض والطلب»⁽⁸⁾.

إضافة إلى ما سبق، فإن الرغبة في أن يكون الإنتاج بيولوجيا، يعني أن يكون الإنتاج بدون مبيدات كيميائية، إذ تركز الفلاحة الإيكولوجية على عمليات مختلفة مثل الفلاحة المستدامة والزراعة الحيوية كما ترمي إلى تحقيق أهداف متعددة منها إصلاح التربة (باجتناب الحرث) أو تحقيق الشراكة الاجتماعية والتضامنية (بتعزيز تقدير الفلاحين لذواتهم وثمرات منتوجاتهم). وبالتالي فإن ممارسة الفلاحة الإيكولوجية لا تنحصر في طريقة واحدة إذ أن الأمر يتعلق بكل شيء بالمفهوم، حيث تكمن الصعوبة في هذا البعد: في السياسة، حيث أن أشرس النزاعات تكون حول المعايير المعرفية باعتبارها مجموعة من الأفكار والقيم والطرق للقيام بفعل معين. إضافة إلى أن القوة الإقتصادية أو النضالية وقوة العامل الاقتصادي يقاس بقدرته على نشر معايير الخاصة وجعلها «طبيعية» جديدة تتحول بحد ذاتها إلى معيار. وهذا يعني تقبلنا لها باعتبارها عادية بعد أن أصبحت قاعدة على المعايير الأخرى الإلتزام بها.

الفلاحة الإيكولوجية	الفلاحة المستدامة	الفلاحة البيولوجية	الفلاحة التجديدية	الزراعة الحيوية
دراسة الإيكولوجيا والنظام الغذائي في مجموع الأنظمة التي تدمج العلوم الغذائية وعلوم الإيكولوجية والعلوم الإنسانية والاجتماعية من منظور شامل.	نهج فلاحي شامل قائم على الطبيعة هدفه تطوير أنظمة فلاحية متأزرة، تقوم على تحقيق التنوع الفلاحي وتنوع المحاصيل، وكذا تعزيز مرونتها وإنتاجيتها، هدفه الرئيسي هو تعزيز أنظمة مستدامة اقتصاديا وعلى المدى الطويل.	طريقة إنتاج يحكمها قانون يمنع استخدام المنتجات الاصطناعية (الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وغيرها) ويعوضها بطرق أخرى بما فيها المنتجات النباتية أو الحيوانية. يمكن ممارسة الفلاحة البيولوجية على نطاق ضيق أو على نطاق صناعي.	مجموعة من الممارسات الزراعية التي تهدف بالأساس إلى تحسين جودة التربة أو تجديد خصوبتها بشكل طبيعي، وبالتالي تحسين القدرة الإنتاجية.	شكل من أشكال الزراعة العضوية يقوم على البحث عن التوازن بين نظام الإنتاج وبيئته العامة التي هي الأرض بالمعنى الواسع. تأخذ في الاعتبار إيقاعات اليوم والسنة وكذلك الدورة القمرية والإيقاعات الفلكية.

7. لقاء مع رجاء الجبالي، مديرة جمعية الأرض والإنسانية في المغرب، جهة الدار البيضاء، نونبر 2020.

8. تصريح سليم قباج، رئيس نادي القاولون البيو لتلفزيون لوماتان على هامش معرض «بيو إكسبو المغرب». الدار البيضاء، 21 يونيو 2019. الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=-G_oHiGvidQ



© سفيان فارس



© يسرى أبورابي

ترتبط المعيارية السائدة حالياً في المجال الفلاحي بممارسات الصناعة الفلاحية. هناك مخاوف على الصعيد العالمي، من انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالنمو الديموغرافي ونُدرة الموارد، والتي يتم السعي إلى الحد منها من خلال التصنيع الفلاحي. وهو نفس خطاب صناع القرار السياسي في المغرب والشركات الخاصة التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي في المغرب بل والمشاركة في النمو الاقتصادي من خلال تطوير المنتجات الموجهة للتصدير. وبالتالي، فإن الميول موجه نحو توسيع المساحات والفلاحة الأحادية، والتعاقد على الإنتاج الفلاحي. لقد بدأ الفلاحون بالانتقال إلى وضع العامل الفلاحي وإلى الاندماج في أسواق جديدة، ويُجبرون على عملهم بشكل يومي أو بحسب المهمة الموكلة إليهم وأحياناً بشكل دائم. وقد أثرت هذه التحولات في الروابط الاجتماعية داخل المناطق القروية، بحيث لم يعد الارتباط بالأرض مجرد نمط عيش بل أصبح مهنة. إضافة إلى أن العلاقات بين الجنسين قد تغيرت، فكما لاحظ هؤلاء الباحثون خلال دراستهم حول الأساليب الجديدة للعمل الفلاحي في منطقة سايس، فإن «الرجال هم المستفيدون شكل أساسي من فرص العمل الجديدة، مما يساهم في تقوية هويتهم الذكورية. (...)». في حين تحتاج النساء إلى مناقشة هويتهن كعاملات، من أجل الحفاظ على شرفهن وشرف أزواجهن، أو لتجنب حديث الجيران بالسوء عنهن. (...) كما تتعرض الفتيات للتحرش من طرف العمال أو المديرين أو المشرفين. لكنهن لا يتقدمن بأية شكاوى لأن سمعتهن ستصبح على المحك»⁽⁹⁾. إن العمل داخل حقول الأسرة يختلف عن العمل كأجير في أراضي الآخرين. كما أن عمل النساء ليس هو الإشكال وإنما التعاقد على العمل خارج إطار المجتمع هو الذي يعرض النساء للخطر. ويعزى هذا الوضع إلى مرحلة انتقالية لا تراعي التعليم والأمن وإعادة تحديد المسؤولية الاجتماعية.

وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، إذا استجابت الصناعات الغذائية للطلب القوي على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، فلن يتشارك الجميع في تقاسم امتيازاتها، حيث سيواجه المنتجون والمنتجات الصغار صعوبة في الامتثال للمعايير الصارمة. كما يمكن للتصنيع السريع أن يؤدي إلى إحداث ضرر في العديد من البلدان النامية لأن عدداً قليلاً من الحكومات هي التي تأخذ في عي الاعتبار القضايا المعقدة التي تصحب هذه العملية⁽¹⁰⁾.

9. ليزا بوسنبروك، الراجي مصطفى؛ والعالم نجوى. «أنماط جديدة للعمل الفلاحي في سايس بالمغرب: ظهور عدم المساواة في الهوية بين العامل والعاملة؟» في: المغرب في الوقت الحاضر: من عصر إلى آخر، مجتمع متغير، الدار البيضاء مركز جاك بيرك، 2015، <https://books.openedition.org/cjb/1054?lang=fr>
10. منظمة الأغذية والزراعة، «ازدهار الأغذية الزراعية: نحو رؤية متماسكة»، أبريل 2007، الرابط: <http://www.fao.org/ag/fr/magazine/0704sp3.htm>

دور منظمة الأغذية والزراعة في تحسين الفلاحة الإيكولوجية في المغرب⁽¹¹⁾

إن الفلاحة الإيكولوجية جزء لا يتجزأ من رؤية منظمة الأغذية من أجل غذاء صحي وفلاحة مستدامة. حيث ذكرت ممثلة المنظمة بالمغرب، السيدة فلورانس رول، بأن نموذج الثورة الخضراء قد بلغ حده وأن المنظمة أصبحت تنص على «تعزيز إدماج مقاربات الفلاحة المستدامة بما فيها الفلاحة الإيكولوجية، في أنشطة التخطيط القادمة⁽¹²⁾». تقود المنظمة عدة مشاريع في هذا الصدد، مثل مشروع «الحفاظ على تنوع المحاصيل والحد من تلف الأراضي وذلك باعتماد تدبير يتماشى مع أنظمة التراث الفلاحي» حيث يقوم هذا الأخير على تدبير تكيفي للتراث الفلاحي في خمسة واحات. خاصة واحات إملشيل وآيت منصور وفكيك آسا وأقا وإدماجها في نظام التراث الفلاحي العالمي (SIPAM).

يجب الاعتراف بأن هذه المعيارية لا تشمل المنتجين والمنتجات في مجال الفلاحة الإيكولوجية في المغرب. تعتبر زينب بن رحمون، المنتجة في منطقة السهول، خير مثال على ذلك، حيث تركت وظيفتها كعاملة غابوية لتتفرغ تماماً لمشروعها والذي تقدمه على أنه أسلوب حياة شامل، فقد انتقلت من أسلوب الإنتاج والتسويق إلى أسلوب إدارة الموظفين وأطفالهم والذين تعتبرهم «أبناء روحيين» لها حيث تهدف من خلال عملها إلى تحقيق هدف مقدس. فهي تظن أنها تخدم القدسية من خلال هذا المشروع وبذلك تُعرف عن نفسها على أنها متطوعة في خدمة البيئة والأشخاص الذين يتغذون على أرضها التي تقطن بها أسرتان، وهي تمارس الفلاحة المستدامة، والفلاحة الحيوية، وتحرص على الحفاظ على البذور القديمة والمنسية وإعادة استخدامها، وعلى تحقيق شراكة الأعمال الاجتماعية والتضامنية في نفس الوقت⁽¹³⁾. ويتفق العديد من للمشتغلين في مجال الفلاحة الإيكولوجية على أن العمل في الأرض بهذه الطريقة له قدسية حقيقية⁽¹⁴⁾.

إن أمثال زينب بنرحمون غير مهمشين ليس في الجانب المتعلق بإدراج منتجي ومنتجات الفلاحة الإيكولوجية المغاربة ضمن مقاربة تعنى بتحسين المواد لصالح خدمة الطبيعة والكائن البشري، وإنما من جانب الأغلبية الساحقة، إن لم نقل الجميع، من المنتجين والمنتجات المدركين للتحديات البيئية والاجتماعية والإقتصادية والسياسية التي قد تواجهها هذه المقاربة والواعين بها. وهذا شأن رضوان الخلوقي، ابن أسرة فلاحية تعيش في منطقة السهول والذي قرر الانتقال إلى الفلاحة الإيكولوجية حيث تمكن من خلالها من إنشاء مقاوله صغيرة (متخصصة في بيع السلالات البيولوجية) كما تلقى تكوينات تجارية وتقنية وتمكن من السفر إلى اليابان وأوروبا وأفريقيا وتعلم العديد من اللغات ونجح بصفة عامة في الرفع من مستواه المعرفي ومن قدراته⁽¹⁵⁾.

ويضاف على أن الفلاحة الإيكولوجية هو نهج متشدد لأن عائد هذا النوع من الاستغلال لا يصل إلى سقف ما يسمى بالمحاصيل التقليدية. وبالتالي، ومن أجل التعويض عن قلة المحاصيل، تكون أسعار المنتجات مرتفعة.

11. مقابلة مع فلورانس رول، ممثلة منظمة الأغذية والزراعة بالمغرب، جهة الرباط، نونبر 2020.
12. كلمة السيدة فلورانس رول، ممثلة منظمة الأغذية والزراعة بالمغرب، خلال ندوة للقرض الفلاحي المغربي، ومنظمة الأغذية والزراعة الفاو، والفدرالية البيمهنية المغربية للسلسلة البيولوجية حول «الفلاحة المستدامة، مسارات متعددة نحو تنمية شاملة وبيئية» على هامش المعرض الدولي للفلاحة بالمغرب، مكناس، أبريل 2019.
13. مقابلة مع زينب بنرحمون وزيارة المزرعة المتخصصة في الفلاحة الإيكولوجية، «حدائق زينب» السهول، شتنبر 2020.
14. مقابلة مع جوليان سانسوليو، مستشار ومكون في الفلاحة الإيكولوجية، جهة مراكش. شتنبر 2020.
15. مقابلة مع رضوان الخلوقي وزيارة مزرعته المتخصصة في الفلاحة الإيكولوجية، السهول، يوليوز 2020.



مكاسب غير ملموسة

يحصل جميع الناشطين في مجال الفلاحة الإيكولوجية، سواء كانوا قرويين جدد مثل زينب بن رحمون أو منحدرين من أسر فلاحية مثل رضوان الخلوقي، على مكاسب غير ملموسة، تتجاوز، من وجهة نظرهم، العائد المالي المنخفض بما فيها : 1- العلم والمعرفة المكتسبة، 2- الخدمة المقدمة للبيئة و3- البعد الاجتماعي والتضامني لنموذجهم الاقتصادي، حيث تساهم هذه الأبعاد الثلاثة حتما في منح تقدير للذات.

فيما يتعلق بأول مكاسب غير ملموس (أي المعرفة) فيوجد ضمن مجموعة الناشطين في مجال الفلاحة الإيكولوجية عناصر بحاجة إلى تعلم كيفية الرفح من قدرة المزروعات على مقاومة الأخطار المناخية والآفات. ونظراً لأن هذه المعلومات ليست متاحة دائماً وحيث أنها تستند إلى المعرفة والاختبارات التجريبية المرتبطة بمكان المحصول ونوعه فإن المنتجين المتخصصين في الفلاحة الإيكولوجية يعتمدون على التعلم والتكوين الذاتي. إضافة إلى تطويرهم لشبكات تضامنية تسهلها الإنترنت، بهدف تبادل المعلومات بينهم وكذا نتائج تجاربهم الخاصة. وهذا السلوك هو ما نجده نادراً بين منتجي الفلاحة التقليدية في المغرب، حيث يعتمد هؤلاء مقارنةً تقوم على إعادة إنتاج المعرفة الأسرية أو على تطبيق توصيات مهندسي الدولة، وأخيراً على تقييم المحصول والإنتاج بهدف زيادة الأرباح. وفي حالة الفلاحين التقليديين الذين انتقلوا إلى الفلاحة الإيكولوجية، يبدو أن المعرفة المكتسبة والقدرة على نقلها إلى الآخر تؤثر بوضوح على تقديرهم لذواتهم كفلاحين، حيث يبدو هذا البعد جلياً بين الفلاحين التقليديين مثل رضوان الخلوقي. وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن النساء المنتجات العاملات في الفلاحة الإيكولوجية يحظين بتقدير واحترام أكبر من قبل زملائهن مقارنةً بالعاملات في الفلاحة.

أما المكاسب الغير الملموس الثاني (الخدمة المقدمة للبيئة)، فإنه مرتبط بتراكم المعرفة. إذ كلما زاد تدريب المنتجين المتخصصين في الفلاحة الإيكولوجية على ممارسة الزراعة المستدامة والمسؤولية، زاد وعيهم بعلاقة هذه الممارسات بالحفاظ على التنوع البيولوجي، ويزداد بالتالي وعيهم وتركيزهم على الممارسات البسيطة التي أدمجت لأسباب تتعلق بالبقاء، مثل توفير المياه.

أغريسيد (Agrisud) ومنظمة نورسيس (Norsys): مثال على انخراط القطاع الخاص⁽¹⁶⁾

أغريسيد عبارة عن منظمة غير حكومية تتبنى مشاريع تنمية في 14 بلد بشراكة مع الجمعيات المحلية، وهي تعمل في المغرب بشراكة مع مؤسسة نورسيس، وهي مؤسسة أعمال متخصصة في المعلومات. تهدف هذه الشراكة بين الاثنين إلى دعم المقاولات الفلاحية الأسرية الصغيرة جدا في تحقيق التنمية المستدامة وفي أعمالها، حيث يساهم عملهم أيضا في ترسيخ الدينامية الترابية وذلك بهدف جعل بيئة هذه المقاولات الفلاحية ملائمة على الصعيد البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

في هذا الصدد، فإن التعاون بين نورسيس وأغريسيد ساهم في دعم 49 أسرة فلاحية في تطوير أداء أعمالهم، بالموازاة مع الحفاظ على التربة والتنوع البيولوجي والمياه. وفي نفس السياق، ساهم مشروع مهم آخر في مجال الفلاحة الإيكولوجية في منطقة مراكش في دعم الفلاحين لتسويق منتجاتهم.

فزينب بنرحمون مثلا فخورة بالقول أنها بالكاد تسقي أرضها وتلجأ إلى آليات متعددة تساعد على الحفاظ على المياه الموجودة، حيث صرحت: «تعاني الطبيعة أحيانا، ولكن إذا كان على المزارعين أن تموت بسبب نقص المياه، فعلينا أن نثق بالطبيعة، فهذه المزارعات ستنبت من جديد بل وأكثر قوة في العام القادم»⁽¹⁷⁾. يمكن القول أن الناشطين في مجال الفلاحة الإيكولوجية قد طوروا بطريقة ما أخلاقا بيئية، يربطها البعض بواجب روحي. وذلك هو الحال عند زينب بن رحمون إذ يبدو أن خدمة البيئة تمنحها شعورا بالارتقاء الإيجابي. وتتعارض هذه الفكرة مع تلك القائلة بأن الإنسان مسير بالأساس بمصالحه، أي برغبته في مضاعفة أرباحه. لكن يبدو أن هذه الفكرة تدعم الفكرة المعاكسة والتي تفيد بأن تحرير الإنسان هو نتيجة للعمل التضامني. وفي نهاية الأمر، فإن المشتغلين في مجال الفلاحة الإيكولوجية المتشربين للأخلاق البيئية لا يملكون بالضرورة خطابا أخلاقيا أو تذكيبيا حول البيئة.

فيما يتعلق بالمكسب غير الملموس الثالث (البعد الاجتماعي والتضامني)، فإنه بإمكاننا ملاحظة إنشاء مجتمع معياري وإنساني حقيقي خاص بالمشتغلين في مجال الفلاحة الإيكولوجية. يتجلى ذلك في إنشاء الشبكات والجمعيات وكذا من خلال تبادل المعلومات والمنتجات، حيث تعتبر البذور خير مثال على ذلك، فلتغلب على صعوبات الحصول على البذور (غير العقيمة والتي تنتج مجموعة متنوعة من المحاصيل) اعتمد المشتغلون في مجال الفلاحة الإيكولوجية نظاما معروفا جدا في المغرب القديم وهو تبادل البذور غير الرسمي. فالبذور التي تزرع في حقل معين هذا العام، تزرع في حقل غيره في العام التالي، من أجل الرفع من مناعة هذا الأخير وقدرته على المقاومة في مختلف الأوساط المناخية. وقد تمكن الكثيرون، من خلال هذا التبادل، من إعادة إنتاج المنتجات القديمة في مناطق بأكملها، وهو ما فعله عبد العزيز رامي، على سبيل المثال، وهو ينحدر من أسرة فلاحية في منطقة مكناس، حيث انتقل إلى الفلاحة الإيكولوجية وأعاد إلى منطقته نوعا من القمح يعود إلى المغرب القديم يسمى «الزريعة الحرشة». ومن وجهة نظر هذا الأخير فإن «تبادل البذور هو تصرف طبيعي جدا يقوم على المشاركة»⁽¹⁸⁾.

إضافة إلى ذلك، فإن الغالبية العظمى من مشاريع الفلاحة الإيكولوجية في المغرب تقوم على نموذج اقتصادي يعزز توزيعا أكثر إنصافا للإيرادات بين الفلاحين والعاملين في الفلاحة. وحيث أن مساحة الأرض صغيرة، فإن الفلاحين فضلوا إنشاء تعاونيات بحيث تكون حقوق الشركاء متعادلة وحيث تقسم المنافع بينهم. وهذا هو النموذج المفضل خاصة لدى سهاد أزنود، التي تلقت تكوينا في تربية النحل وهي مؤسسة للعديد من التعاونيات بما في ذلك تعاونية «أرياف كيسان» التي قامت بإنشائها سنة 2006⁽¹⁹⁾. وقد استطاعت سهاد أزنود من خلال هذا النموذج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني، تعزيز تكوين عدد كبير من النساء في الفلاحة الإيكولوجية كما أنها أعادت إنتاج البذور القديمة المهددة، خاصة بذور الحنطة الصغيرة.

16. مقابلة مع إيمان الطعيم، مديرة مؤسسة نورسيس، مراكش، نونبر 2020.

17. مقابلة مع زينب بنرحمون وزيرة المزرعة المتخصصة في الفلاحة الإيكولوجية، «حديقة زينب» السهول، شتنبر 2020.

18. مقابلة مع عبد العزيز رامي، متخصص في الفلاحة الإيكولوجية، مكناس، شتنبر 2020.

19. مقابلة مع سهاد أزنود، متخصص في الفلاحة الإيكولوجية، فاس، شتنبر 2020.

هل يرجع نشوء قطاع الفلاحة الإيكولوجية المحلي إلى جمعية الأرض والإنسانية المغرب؟

تعمل جمعية الأرض والإنسانية في المغرب، ومنذ عام 2001، على تعزيز استقلالية الفلاحين من النساء والرجال، وذلك من خلال دعمهم لتحقيق إنتاج زراعي مستدام مع تقييم أراضي الفلاحة الإيكولوجية. وعليه فإن فكرة تكوين المنشطين في ميدان الفلاحة الإيكولوجية يظل الشغل الشاغل للجمعية بالإضافة إلى نشر النشاطات التي تقوم على الفلاحة الإيكولوجية على الصعيد المحلي. وبعد ملتقى المبادرات والتطبيقات الفلاحية والإيكولوجية الكائن في قرية دوار سكورة موقعا للتكوين مخصص للبحث والتجريب يسعى لنشر تقنيات مستدامة وفعاليتها مثبتة في مزرعة تجريبية. إضافة إلى ذلك يحمل مشروع «النساء المزارعات»، المنجز بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة بعدا اجتماعيا لا يمكن إنكاره حيث يشمل هذا المشروع تدريب مجموعات نسائية على إنتاج البذور المحلية والمحافظة عليها، حتى يتسنى لهن تطوير أنشطة مدرة للدخل، وكذا تعزيز دورهن في الحياة الفلاحية.



رهان قابل للتحقيق

إن الانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة الإيكولوجية ليس أمراً سهلاً بالنسبة للفلاح التقليدي فالأمر يستدعي توفر أرض لم تتضرر كثيراً من الحرث والمدخلات وتكون خصبة طبيعياً. كما يحتاج الفلاح إلى رأسمال يكفيه لفترة الانتقال. هذا بالإضافة على المعارف وشبكات تسويق واسعة. يعتبر الناقدون للفلاحة الإيكولوجية هذا الانتقال مضيعة للوقت في حين يعتبره المدافعون عنها رهاناً يمكن كسبه بشرط أن يتلقى الدعم وهنا يأتي دور المستهلك والدولة.

على عكس الإعتقاد السائد، حصلت نسبة كافية من الأسر المغربية على منح تغطي التكلفة الإضافية المحتملة للإنتاج البيولوجي. فمن جهة، نجد النفقات التي تتأثر حالياً بالإعلانات لصالح المنتجات المصنعة والوجبات السريعة، وهو ما يجعل عدد المستهلكين محدوداً حالياً. فوفقاً للمشتغلين في مجال الفلاحة الإيكولوجية « لا يزال المغاربة يفضلون إنفاق أموالهم على سيارة أو صالون على أن ينفقوا مالا أكثر بقليل على طعام صحي»⁽²⁰⁾ والتالي، فإن الأمر لا يتعلق بالإمكانيات وإنما بالمعايير والمعايير السائد حالياً هو استهلاك المنتجات التقليدية التي تباع في الأسواق الكبرى، في حين أن البحث عن المنتجات الفلاحية الإيكولوجية مهمش تماماً. ومن جهة أخرى، قد يجد الأشخاص المهتمين باستهلاك المنتجات المستدامة صعوبة في العثور على قنوات التسويق المناسبة. ومن أجل إثارة اهتمام المستهلك بهذا النوع من المنتجات، فقد عزم متخصصوا الفلاحة الإيكولوجية على مطالبة الدولة بالإشراف على هذا النوع من الفلاحة، خاصة شبكة مبادرات الفلاحة الإيكولوجية بالمغرب «ريام» والفدرالية البيمهنية المغربية للسلسلة البيولوجية FIMABIO (واللتان تروجان بالأساس للمنتجات البيولوجية المعتمدة من قبل الدولة). يعد هذا السعي حديث العهد، حيث بدأ في العقد الماضي، لكنه مع ذلك حقق تقدماً كبيراً.

شُرّع القانون رقم 39-12⁽²¹⁾ سنة 2013 بهدف تأطير الإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية، حيث يسمح للمنتجين والمنتجات بالحصول على شهادة تفيد خلو منتجاتهم من مواد معدلة وراثياً ومن المدخلات الاصطناعية (النحاس، والكبريت... إلخ) وبأن المدخلات الطبيعية المستخدمة تحترم شروط دفتر تحملات خاص، ويشار إلى أن الحصول على هذه الشهادة ليس أمراً سهلاً ويتطلب جهداً مالياً كبيراً.⁽²²⁾

20. مقابلة مع الحسين الزاوي، متخصص في الفلاحة الإيكولوجية، عضو مكتب ومنسق مشروع الفدرالية البيمهنية المغربية للسلسلة البيولوجية، شتنبر 2020.
21. القانون رقم 39.12. المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.66. الصادر في 4 ربيع الأول 1434 (16 يناير 2013) http://www.onssa.gov.ma/images/reglementation/reglementation_connexe/LOI.39-12.FR.pdf
22. مقابلة مع الحسين الزاوي، متخصص في الفلاحة الإيكولوجية وعضو مكتب أغرو شالنج المغرب ومنسق مشروع الدعم السويسري للجمعيات المهنية/ الفدرالية البيمهنية المغربية للسلسلة البيولوجية، شتنبر 2020.

تقرير حول أهمية اعتماد الفلاحة الإيكولوجية في المغرب

إضافة إلى الصعوبات المتعلقة بشراء المدخلات (غير المدعمة)، ينبغي أن تعتمد الفلاحة البيولوجية المعتمدة من حيث المبدأ على زراعة البذور البيولوجية وبذور الفلاحين، ومع ذلك، فإنه يصعب العثور على هذا النوع من البذور نظراً لاحتكاره من طرف قطاع البذور التجارية، في حين لا يسمح لفلاحي البذور البيولوجية في القطاع الخاص ببيعها، مما يعني وجود استثناءات لاستخدام البذور الموحدة غير المعالجة وهو ما سيؤثر على المشروع من حيث الموضوع. إضافة إلى ذلك ينص القانون على إلزامية حماية المنتجات البيولوجية عن طريق تغليفها بأغلفة، غالباً ما تكون من البلاستيك، والتي تتعارض أيضاً مع نهج حماية البيئة، وذلك لكي لا يتم تلوثها أو خلطها مع غيرها من المنتجات غير البيولوجية.

نتيجة لذلك، فإن معظم المشتغلين في مجال الفلاحة الإيكولوجية لا يعتبرون أنفسهم أهدافاً إيجابية للسياسات العامة. ولا يشك أمين دافيد رزرازي، فلاح متخصص في الفلاحة المستدامة في جهة دكالة، في أن «البرنامج الفلاحي المغربي مخصص للمحاصيل المكثفة وليس للفلاحة الإيكولوجية»⁽²³⁾. وقد مارس أمين دافيد رزرازي التربية المكثفة للماشية بالطريقة التقليدية لمدة سبع سنوات، قبل أن ينتقل إلى الفلاحة المستدامة ويوضح قائلاً «لدي رغبة مستمرة في العيش في وسط طبيعي مكتفٍ ذاتياً من حيث الطاقة» ويضيف «وأنا في خضم أبحاثي، تعرفت على الفلاحة المستدامة، فقررت الجمع بين مهنتي وصحتي. أقوم حالياً ببيع السلال والعسل والحيوانات. ومع ذلك، لم أستفد يوماً من أية مساعدة. لقد حاولت باستمرار الحصول عليها، لكنني استسلمت في النهاية لأن الأمر لم ينجح. أنا لا أملك أي شيء مثير لاهتمام البرنامج المغربي»⁽²⁴⁾. ومثله في ذلك كثيرون غيره، وهو ما يوضح هذا النقص في البرامج الوطنية، معتبراً بأن بعض المشاريع لا تزال رغم ذلك تخدم البيئة إن لم تكن تخدم عالم الفلاحة الإيكولوجية نفسها. صلاح الدين العزوزي على سبيل المثال، متخصص في الفلاحة الإيكولوجية بمنطقة وزان، يعترف بأن «برامج غرس الأشجار في دائرة المياه والغابات تدعم الفلاحة الإيكولوجية بشكل غير مباشر»⁽²⁵⁾.

من أجل التغلب على هذه الصعوبات ولتعزيز القيم الشاملة للفلاحة الإيكولوجية، عملت شبكة مبادرات الفلاحة الإيكولوجية بالمغرب على إنتاج علامتها الخاصة وفقاً لنموذج (النظام التشاركي للضمان SPG)، بدعم من مؤسسة القرض الفلاحي للتنمية بالمغرب. ويتعلق الأمر بنظام ضمان وجودة راسخ محلياً أطلق عليه إسم «الفلاحة الإيكولوجية في المغرب»، وتقوم هذه العلامة على مشاركة الفلاحين والمستهلكين والموزعين التطوعية، ويعتمد هؤلاء الفاعلون على التبادل والثقة مما يساهم في إيجاد بديل عن غياب إشراف الدولة، وقد تم تطوير هذا النظام في أوروبا وأمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات، وتم التعريف به مؤخراً في المغرب في عام 2018. وقد أطلقت شبكة مبادرات الفلاحة الإيكولوجية بالمغرب مرحلة تجريبية لهذه العلامة في منطقة الرباط، قبل أن تتوسع في منطقة مراكش سنة 2020.

هناك فرق كبير بين شهادة المنتج البيولوجي التي تشرف عليها الدولة وعلامة الفلاحة الإيكولوجية التي اقترحتها هذه الشبكة الجموعية. فوفقاً للرئيس السابق لشبكة مبادرات الفلاحة الإيكولوجية بالمغرب فإن «شهادة المنتج البيولوجي هي علامة عامة، وهي بدون أدنى شك أكثر تطوراً من علامة الفلاحة الإيكولوجية. ومع ذلك، فإن دفاتر التحملات مختلفة. بالنسبة لنا، نحن المشتغلون في مجال الفلاحة الإيكولوجية، لا يمكننا الاستغناء عن التنوع البيولوجي والفلاحة المتعددة. نعتمد في العلامة الخاصة على عناصر أخرى: إحداها تتعلق بالمياه، أخرى بالنفايات، وأخرى بالعمال الذين يعملون في المزرعة. وهي علامة واسعة من حيث المعايير، كما أنها علامة تشاركية مما يجعلها بحاجة إلى التطور باستمرار على عكس علامة المنتج البيولوجي التي لا تتغير منذ لحظة منحها إلى أن يتم تعديل القانون»⁽²⁶⁾.

هناك العديد من الأطر الحكومية وغير الحكومية التي تتيح الإعراف بالفلاحة المستدامة سواء في شكل علامة أو شهادة، ملخصة في الجدول أدناه. فحتى وإن كان الفلاحون العاملون في الفلاحة البيولوجية الصناعية وأنصار الفلاحة الإيكولوجية والفلاحة المستدامة لا يتشاركون رؤية واحدة فإن النقاش الجاري بينهم يثبت بأن التغيير المعياري في طور التحقق. فكما لاحظت فطومة الجبراري بنعبد النبي، مؤسسة جمعية الأرض والإنسانية بالمغرب، فإن «الفلاحة الإيكولوجية والفلاحة البيولوجية متوافقان ومتكاملان. فنحن بحاجة إلى حماية البيئة، لكننا بحاجة أيضاً إلى خلق قيمة مضافة حتى نتمكن من التصدير. إن جميع أشكال الفلاحة المستدامة مهمة. صحيح أن بعضها أكثر توجهاً نحو التجارة، لكن هل يمكننا الاستغناء عن التجارة؟ لا أدري»⁽²⁷⁾.

23. مقابلة مع دافيد أمين الرزرازي، متخصص في الفلاحة الإيكولوجية، جهة دكالة، شتنبر 2020.

24. نفس المرجع السابق.

25. مقابلة مع صلاح الدين العزوزي، مكون منتج في الفلاحة الإيكولوجية، جهة وزان، شتنبر 2020.

26. مقابلة مع أي ملوكي، الرئيسة السابقة لشبكة مبادرات الفلاحة البيئية بالمغرب، جهة الرباط، نونبر 2020.

27. لقاء مع فطومة الجبراري، مؤسسة جمعية الأرض والإنسانية في المغرب، واختصاصية في الفلاحة الإيكولوجية جهة الدار البيضاء، نونبر 2020.



© رشيدة المهديوي

إن وجود القوانين والمشاريع المشار إليها في الجدول أدناه يبشر بإمكانية تحقيق تطور في المستقبل، فنجد على سبيل المثال تنفيذا لعقد برنامج حكومي خاص بالفلاحة البيولوجية خلال الفترة ما بين 2011 و2020، ويتعلق الأمر بأول برنامج مخصص لهذا القطاع، وقد نص عند انطلاقه على إنشاء تسعة ملايين يوم عمل بحلول عام 2020 مقابل مليون يوم عمل في عام 2012، وكذا مضاعفة المساحة المزروعة بيولوجيا إلى عشرة أضعاف. وصرحت فاطمة الزهراء الميري، إطار عال بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، قائلة: « لا شك في أن الوزارة ترغب في زيادة عدد الفلاحين في هذا القطاع» (30). وتكمن الصعوبة في كون القوانين صارمة للغاية وأن صفة «بيولوجي» محجوزة للمستثمرين والمستهلكين الذين يملكون قدرا كبيرا من الموارد المالية.

وبعيدا عن الدولة فإن العقبة الأساسية التي تقف أمام إضفاء الطابع الديمقراطي على الفلاحة الإيكولوجية هي تأثير جماعات الضغط في صناعة الأغذية الفلاحية، ولا سيما شركات البذور، التي يعززها اختيار المواطنين للاستهلاك.



© يسرى أبوإبراهيم

28. <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02137637/document>.

29. <https://www.fellah-trade.com/fr/developpement-durable/contrat-programme-2011-2020-filiere-biologique>.

30. مقابلة مع فاطمة الزهراء الميري، إطار عال بوزارة الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، جهة الرباط، نونبر 2020.

تقرير حول أهمية اعتماد الفلاحة الإيكولوجية في المغرب

القوانين والمراسيم والبرامج المؤطرة للفلاحة المستدامة

القانون رقم 39-12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية «يحدد هذا القانون قواعد إنتاج المنتجات الفلاحية والمائية المنتجة وفق نمط الإنتاج البيولوجي وتهيتها وتسويقها وكذا التزامات الفاعلين الذين يرغبون في استفادة منتوجاتهم من بيان «منتوج بيولوجي» ⁽³¹⁾ .	2013
المرسوم رقم 2-13-358 لتحديد تركيبة وكيفية عمل اللجنة الوطنية للإنتاج البيولوجي. طبقا للقانون رقم 39-12 اللجنة المكلفة بإبداء الرأي في المصادقة على دفاتر التحملات النموذجية المتعلقة بالإنتاج البيولوجي والمصادقة على الرمز الذي يجب وضعه على المنتجات البيولوجية ومنح اعتماد هيئات المراقبة والمصادقة أو سحبه ⁽³²⁾ .	2014
مرسوم رقم 2-13-359 لتطبيق القانون 39-12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية ينص على الشروط العامة للإنتاج البيولوجي ونظام المراقبة والمصادقة على المنتجات البيولوجية ⁽³³⁾ .	2015
- قرار وزارة الزراعة والصيد البحري عدد 15-271 القاضي بإصدار ونشر دفتر التحملات النموذجية المتعلقة بالإنتاج البيولوجي للمنتجات النباتية ⁽³⁴⁾ . - قرار وزارة الزراعة والصيد البحري عدد 17-2974 المحدد للشروط الخاصة بتربية الدواجن البيولوجية ⁽³⁵⁾ . - قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات عدد 17-3206 القاضي بإصدار ونشر دفتر التحملات النموذجي المتعلق بالمنتجات الغذائية وأعلاف الحيوانات المعدة بطريقة الإنتاج البيولوجي ⁽³⁶⁾ .	2017
الزراعة البيولوجية المغربية المصادق عليها وسارية المفعول منذ شتنبر 2018.	2018
تطوير علامة «الفلاحة الإيكولوجية» من طرف شبكة مبادرات الفلاحة الإيكولوجية بالمغرب من خلال الحملة الأولى التي تضم 16 مزرعة مسماة في عام 2018	2018

31. الظهير رقم 1-12-66 صادر في 4 ربيع الأول 1434 (16 يناير 2013) بتنفيذ القانون رقم 39-12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية، الرابط: http://www.onssa.gov.ma/images/reglementation/reglementation_connexe/LOI.39-12.FR.pdf

32. المرسوم رقم 2-13-358 الصادر في 8 جمادى الأولى 1435 (10 مارس 2014) لتحديد تركيبة وكيفية عمل اللجنة الوطنية للإنتاج البيولوجي. الرابط: http://www.onssa.gov.ma/images/reglementation/reglementation_connexe/SDOQ/DEC.2-13-358.FR.pdf

33. مرسوم رقم 2.13.359 الصادر في 8 جمادى الأولى 1435 (10 مارس 2015) لتطبيق القانون 39-12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية. الرابط: http://www.onssa.gov.ma/images/reglementation/reglementation_connexe/SDOQ/DEC.2-13-359.FR.pdf

34. Agriculture biologique, ONSSA, URL : <http://www.onssa.gov.ma/fr/195-reglementation/972-agriculture-biologique>

35. نفس المرجع السابق. الرابط: <http://www.onssa.gov.ma/fr/195-reglementation/972-agriculture-biologique>

36. نفس المرجع السابق. الرابط: <http://www.onssa.gov.ma/fr/195-reglementation/972-agriculture-biologique>



قطاع واعد

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها الفلاحة الإيكولوجية إلا أنه مجال واعد. فمع تلاشي المعتقدات الشائعة حول سعر الاستهلاك البيئي أو فائدته، يزداد عدد المستهلكين والمنتجين، وإن كان معظم مستهلكي منتجات الفلاحة الإيكولوجية من المقيمين الأجانب، فقد ازدادت حالياً حصة المغاربة من هذه المنتجات. وقد اختارت هذه الموجة الجديدة من المستهلكين عن وعي الرفع من الميزانية المخصصة للأكل الصحي وتكييف وجباتهم مع المنتجات الموسمية.

إذا قمنا بإحصاء الفلاحة البيولوجية لوحدها بين عامي 2010 و2020، فإن مساحاتها المزروعة قد زادت من 4000 هكتار إلى 10000 هكتار تقريباً⁽³⁷⁾، يضاف إليها القطع المسماة «التلقائية» (أي الأراضي التي لم يزرعها الإنسان) والمصادق عليها على أنها بيولوجية والتي قدرتها في عام 2020 بما قدره 180 ألف هكتار⁽³⁸⁾. لا تشمل هذه الأرقام القطع المزروعة باعتماد الفلاحة الإيكولوجية الغير مصادق عليها من طرف شبكة مبادرات الفلاحة الإيكولوجية بالمغرب «ريام». وبالتالي فإن جميع الأراضي المزروعة بطريقة بيولوجية أو بطريقة الفلاحة الإيكولوجية أو الفلاحة المستدامة أو الزراعة المتجددة تمثل تنوعاً كبيراً في الإنتاج.

ويزداد تنوع المزارع نفسها، فبعضها مخصص لتصدير المنتجات، وأخرى تمثل حدائق الفلاحين من القطاع الخاص التي تجمع بين بيع السلال البيولوجية أو تزويد المطاعم أو الزيارات التعليمية. كما قد نجد أيضاً حدائق لدار الأيتام ممولة من طرف برامج التمويل المجتمعي⁽³⁹⁾ وأخرى مدعومة من طرف القطاع الجمعوي مثل «قرى الأطفال SOS Village»⁽⁴⁰⁾.

37. أرقام الفيدرالية البيمهنية المغربية للسلسلة البيولوجية، الموقع الإلكتروني، اطلع عليه في شتنبر 2020: <https://fimabio.ma/au-maroc/>

38. <http://www.agri-mag.com/2020/01/journee-nationale-de-reflexion-autour-de-la-filiere-biologique-au-maroc/>

39. مقابلة مع جوليان سانسوليو، مستشار ومكون في الفلاحة الإيكولوجية، الدار البيضاء، شتنبر 2020.

40. مقابلة مع فطومة الجبراري بنعبد النبي، مؤسسة جمعية الأرض والإنسانية المغرب ومتخصصة في الفلاحة الإيكولوجية، الدار البيضاء، نونبر 2020.



المساحات المخصصة للفلاحة البيولوجية بالمغرب سنة 2018⁽⁴¹⁾

طرق الزراعة	الساحة بالهكتار
المساحة المزروعة المصادق عليها	9 500
المساحة المزروعة بالتحويل	980
مساحة النباتات التلقائية المصادق عليها	273 000
المجموع	282 480

المصدر: مديرية تطوير قطاعات الإنتاج / قسم منح الرخص



41. شيان علال، «القطاع البيولوجي في المغرب: الحالة الراهنة واستراتيجيات التنمية»، تقرير وزارة الفلاحة المغربية والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزارة الغذاء والزراعة الألمانية، ماي 2020.

توصيات لصناع القرار

يمكن لمنتجي الفلاحة الإيكولوجية في المغرب الاستفادة من نفس المساعدات والإعانات التي يستفيد منها المنتجون التقليديون. لكنهم ليسوا بحاجة إلى كل هذه المساعدات، بل يحتاجون إلى مساعدات مخصصة. فإذا كان المتخصص في مجال الفلاحة الإيكولوجية يستخدم نظام الري بالتنقيط ويلجأ أحياناً إلى شراء شبكات الأمان، فإنه لا يحتاج بالضرورة إلى مواد أخرى مخصصة للفلاحة الصناعية. لذلك ولدعم الفلاحة الإيكولوجية يجب أن تكون المساعدة الممنوحة محددة، وتشمل بالخصوص:

- القيام بدورات تكوينية لفائدة الفلاحين والفلاحات في مجال تقنيات الفلاحة الإيكولوجية وذلك من أجل تشجيعهم على الانتقال إلى الفلاحة المستدامة.

- تيسير انتاج البذور البيولوجية وتبادلها.

- توفير الأجهزة الصغيرة.

- منح تعويضات مالية للفلاحين الراغبين في الانتقال من النموذج التقليدي إلى الفلاحة الإيكولوجية تغطي تكاليف فترة تجديده الأرض.

- توعية المستهلكين وتسهيل شبكات تسويق السلال البيولوجية.

- تطوير البحث العلمي الذي يسمح بالإبتكار في مجال التقنيات الخاصة بالفلاحة الإيكولوجية.

- تسهيل الحصول على الأراضي المراد تخصيصها للفلاحة الإيكولوجية.

- جمع المعلومات حول الإنتاج والقطع المزروعة ومشاركتها عبر منصات رقمية عامة.

- تطوير قنوات التسميد البيولوجي المحلية.

لا يبحث كل المشتغلين في مجال الفلاحة الإيكولوجية عن مساعدات حكومية، فبعضهم يرى أنه لا جدوى من ذلك ويكتفي فقط بأمله ألا يكون هدفاً لبرامج التصنيع الفلاحي. يحيلنا هذا على تحديد المناطق المخصصة للفلاحة الإيكولوجية المحمية والتي لا يمكن أن تكون موضوع فلاحة تقليدية داخل مساحة محددة. ومع ذلك، يشكل هذا الإجراء في حد ذاته شكلاً من أشكال مشاركة الدولة وتخطيطها.

يبدو إذاً، ومن وجهة نظر سياسية، أن المتخصص في الفلاحة الإيكولوجية الذي يعتبر هامشياً في ظل الوضع الطبيعي الفلاحي الذي تشرف عليه الدولة، يفيد الدولة أكثر من الفلاح التقليدي. ففي الواقع، يندرج هذا الأخير ضمن منطق نيو ليبرالي من شأنه إبراز اعتماد الدولة على شركات الكيماويات الفلاحية المتعددة الجنسيات بينما يشجع متخصص الفلاحة الإيكولوجية على التخطيط الاجتماعي والاقتصادي للدولة.



خاتمة: التفكير في مزيج فلاحى

إن سوق المنتجات البيولوجية ومنتجات الفلاحة الإيكولوجية في أوج ازدهاره، حيث يقدم حالياً حوالي خمسة عشر منتجاً ومطعماً هذا النوع من المنتجات. فحسب تقدير معهد أبحاث الفلاحة البيولوجية (Research Institute of Organic Agriculture) الكائن في سويسرا⁽⁴²⁾ والذي يعمل بالتعاون مع وزارة الفلاحة المغربية فإن سوق المنتجات البيولوجية سيظل سوقاً متخصصاً في الوقت الحالي، لكنه سيؤثر على ما يقرب 1% من السكان، أي 350.000 شخصاً من أصل 35 مليون نسمة، وهو عدد لا يستهان به.

غالباً ما يُستغل البعد المتخصص كحجة على عجز الفلاحة الإيكولوجية عن المساهمة في الأمن الغذائي، ومع ذلك، فإن وجود سوق مستدام لا يتعارض مع الفلاحة التقليدية، تماماً كما لا يتعارض وجود سوق فرعية للفلاحة الإيكولوجية مع السوق البيولوجية الفرعية المصادق عليها، بل على العكس تماماً، فتنوع أنواع الإنتاج وأماكنها يساهم في ضمان استمراريتها واستدامتها كما يعزز السيادة الغذائية للدول. يعتمد الأداء الجيد لكل هذه الأسواق على تخطيط المناطق المخصصة وتحديدها من قبل الدولة وكذا على التأطير الذي يسمح بالإعتراف بها من خلال العلامات والشهادات.

تكمن الإجابة على الجدل القائم حول اختيار أفضل نموذج فلاحى في فكرة «المزيج الفلاحى»، فالتنوع أمر ضروري لمحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري والمساهمة في استدامة الاقتصادات المنتجة. ففي المجال الطاقى، يحيل المزيج الطاقى على استخدام موارد طاقة متنوعة مستدامة وأحفورية في نفس الوقت تدمج بين ما هو غازي وشمسي ونفطي ورياحي وطاقى نووي وبيولوجي أو طاقى مائي من أجل الإقتراب تدريجياً من نقطة مشتركة مع الطاقات المتجددة. ويُعد مفهوم «المزيج» في القطاع الفلاحى والذي لا يستخدم في هذه المرحلة باعتباره مفهوماً محدداً في السياسات العامة الدولية أو ضمن مجالات المفاوضات المناخية، موضوعاً يستلزم تفكيراً متعمقاً.

42. معهد أبحاث الفلاحة البيولوجية «دراسة حول جدوى إنشاء خدمة دعم التسويق من طرف الفيدرالية البيمهنية المغربية للسلسلة البيولوجية لصالح أعضائها».



لائحة المراجع

- ليزا بوسنبروك، الراجي مصطفى؛ والعالم نجوى. «أنماط جديدة للعمل الفلاحي في سايس بالمغرب: ظهور عدم المساواة في الهوية بين العامل والعاملة؟» في: المغرب في الوقت الحاضر: من عصر إلى آخر ، مجتمع متغير ، الدار البيضاء مركز جاك بيرك، 2015، <https://books.openedition.org/cjb/1054?lang=fr>
- شيبان علل، «القطاع البيولوجي في المغرب: الحالة الراهنة واستراتيجيات التنمية» ، تقرير وزارة الفلاحة المغربية والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ووزارة الغذاء والزراعة الألمانية، ماي 2020.
- أرقام الفيدرالية البيمهنية المغربية للسلسلة البيولوجية، الرابط: <https://fimabio.ma/au-maroc/>
- «عقد برنامج 2020-2011 بين الدولة والقطاع البيولوجي»، فلاح تريد، الرابط: <https://www.fellah-trade.com/fr/developpement-durable/contrat-programme-2011-2020-filiere-biologique>
- تصريح سليم قباج، رئيس نادي المقاولين بيو للوماتان تي في على هامش ملتقى «بيو إكسبو ماروك» الدار البيضاء، 21 يونيو 2019. الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=-G_oHiGvidQ
- المرسوم رقم 2-13-358 صادر في 8 جمادى الأولى 1435 (10 مارس 2014) لتحديد تركيبة وكيفية. عمل اللجنة الوطنية للإنتاج البيولوجي. الرابط: http://www.onssa.gov.ma/images/reglementation/reglementation_connexe/SDOQ/DEC.2-13-358.FR.pdf
- المرسوم رقم 2-13-359 صادر في 8 جمادى الأولى 1435 (10 مارس 2015) لتطبيق القانون 39-12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية. الرابط: http://www.onssa.gov.ma/images/reglementation/reglementation_connexe/SDOQ/DEC.2-13-359.FR.pdf
- منظمة الأغذية والزراعة، «ازدهار الفلاحة الزراعية: نحو رؤية متماسكة» ، أبريل 2007، الرابط: <http://www.fao.org/ag/fr/magazine/0704sp3.htm>
- أرقام الفيدرالية البيمهنية المغربية للسلسلة البيولوجية، الرابط: <https://fimabio.ma/au-maroc/>
- هربوز غ. بيليسي جيب ي رولاند جيب ي خيشيمي «تقرير تجميعي حول الفلاحة في المغرب»، CIHEAM- IAMM 2019، ص. 104، الرابط: <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02137637/document>
- «اليوم الوطني للتفكير حول القطاع البيولوجي بالمغرب» فلاحة المغرب، الرابط: <http://www.agri-mag.com/2020/01/journee-nationale-de-reflexion-autour-de-la-filiere-biologique-au-maroc/>
- «الإنتاج العضوي في المغرب» الفلاحة في المغرب: <http://www.agri-mag.com/2017/04/la-production-biologique-au-maroc>
- الظهير رقم 1-12-66 صادر في 4 ربيع الأول 1434 (16 يناير 2013) بتنفيذ القانون رقم 39-12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية، الرابط: http://www.onssa.gov.ma/images/reglementation/reglementation_connexe/LOI.39-12.FR.pdf
- قانون الفلاحة البيولوجية، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، الرابط: <http://www.onssa.gov.ma/fr/195-reglementation/972-agriculture-biologique>
- معهد أبحاث الفلاحة البيولوجية «دراسة حول جدوى إنشاء خدمة دعم التسويق من طرف الفيدرالية البيمهنية المغربية للسلسلة البيولوجية لصالح أعضائها» فريكي، الرابط، أبريل 2019، 38 صفحة.

• هربوز غ. بيليسي جيب ي رولاند جيب ي خيشيمي «تقرير تجميعي حول الفلاحة في المغرب»، 2019، ص. 104، الرابط: <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02137637/document>

• كلمة السيدة فلورانس رول، ممثلة منظمة الأغذية والزراعة بالمغرب، خلال ندوة للقرض الفلاحي المغربي، ومنظمة الأغذية والزراعة الفاو، والفدرالية البيمهنية المغربية للسلسلة البيولوجية حول «الفلاحة المستدامة، مسارات متعددة نحو تنمية شاملة وبيئية» على هامش المعرض الدولي للفلاحة بالمغرب، مكناس، أبريل 2019.

المقابلات

- مقابلة مع عبد العزيز رامي، متخصص في الفلاحة الإيكولوجية، مكناس، شتنبر 2020.
- مقابلة مع أحمد حكيمي، مزارع ومكون في الفلاحة الإيكولوجية، الدار البيضاء، شتنبر 2020.
- مقابلة مع أني ملوكي، الرئيسة السابقة لشبكة مبادرات الفلاحة البيئية بالمغرب، الرباط، نونبر 2020.
- مقابلة مع كاثرين فيليبون، عضو شبكة مبادرات الفلاحة البيئية بالمغرب، الرباط، نونبر 2020.
- مقابلة مع دافيد أمين الرزازي، متخصص في الفلاحة الإيكولوجية، دكالة، شتنبر 2020.
- مقابلة مع فاطمة الزهراء الميري، إطار عال بوزارة الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الرباط، نونبر 2020.
- مقابلة مع فلورانس رول، ممثلة منظمة الأغذية والزراعة بالمغرب، الرباط، نونبر 2020.
- لقاء مع فطومة الجيراري، مؤسسة جمعية الأرض والإنسانية في المغرب، واختصاصية في الفلاحة الإيكولوجية الدار البيضاء، نونبر 2020.
- مقابلة مع الحسين الزاوي، متخصص في الفلاحة الإيكولوجية وعضو مكتب أغرو شالنج المغرب ومنسق مشروع الدعم السويسري للجمعيات المهنية/ الفدرالية البيمهنية المغربية للسلسلة البيولوجية، شتنبر 2020.
- مقابلة مع إيمان الطعيم، مديرة مؤسسة نورسيس، مراكش، نونبر 2020.
- مقابلة مع جون إيزبيك، مهندس زراعي في علوم التربة، مسؤول تقني في التعاونية المغربية الأفريقية للفلاحة الإيكولوجية ومدير مكتب الدراسات البيئية، الرباط، شتنبر 2020.
- مقابلة مع جوليان سانسوليو، مستشار ومكون في الفلاحة الإيكولوجية، جهة الدار البيضاء، شتنبر 2020.
- مقابلة مع رشيدة المهدوي، رئيسة شبكة مبادرات الفلاحة البيئية بالمغرب، جهة الرباط، نونبر 2020.
- مقابلة مع رجاء الجبالي، مديرة جمعية الأرض والإنسانية في المغرب، جهة الدار البيضاء، نونبر 2020.
- مقابلة مع رضوان الخلوقي وزيارة مزرعته المتخصصة في الفلاحة الإيكولوجية، السهول، يوليوز 2020.
- مقابلة مع مصلاح الدين العزوزي، مكون منتج في الفلاحة الإيكولوجية، جهة اوزان، شتنبر 2020.
- مقابلة مع سهاد أنزود، متخصص في الفلاحة الإيكولوجية، فاس، شتنبر 2020.
- مقابلة مع زينب بنرحمون، متخصص في الفلاحة الإيكولوجية، فاس، شتنبر 2020.



حول هذه الدراسة

يقدم هذا المنشور تحليلاً لواقع الفلاحة الإيكولوجية في المغرب، ويهدف إلى إثارة تفكير واسع في المعنى المعياري للفلاحة الإيكولوجية كنموذج فلاحي. قامت بإنجاز هذه الدراسة الأستاذة يسرى أبوربيع، في إطار برنامج تحويل أفريقيا «ترانسفورم أفريقيا»: نحو تحول إيكولوجي واجتماعي في أفريقيا بالتعاون مع شبكة مبادرات الفلاحة الإيكولوجية بالمغرب (ريام).

الكاتبة: يسرى أبوربيع، أستاذة العلوم السياسية بالجامعة الدولية بالرباط

الناشر: مؤسسة هاينريش بل Heinrich-Böll-Stiftung الرباط المغرب

التنسيق: سفيان فارس ورشيدة المهديوي

تاريخ النشر: دجنبر 2020

التصميم والطباعة: Napalm

ترجمة: حميدة بوعزى



نشرته هاينريش بل بالرباط - المغرب، 2020.

يُسمح لكم بمشاركة هذا المحتوى وتوزيعه وإرساله عبر جميع الوسائط وبكل الأشكال حسب الشروط التالية: الإسناد: يجب إسناد العمل إلى صاحبه، مع إدراج رابط وإضافة توضيح في حالة إجراء أي تعديل على المحتوى؛ لا يستخدم العمل لأغراض تجارية؛ لا يسمح لكم ببيع المواد التي يتضمنها هذا العمل أو بيع جزء منها؛ لا يسمح بإدخال أية تعديلات عليه؛ في حالة قيامكم بإعادة مزج المحتوى أو تحويله أو إنشائكم باستخدام المواد المكونة للعمل الأصلي، فلا يحق لكم توزيع العمل المعدل أو إتاحتها للغير.

لا تتحمل مؤسسة هاينريش بل بالرباط - المغرب أية مسؤولية عن استعمال هذه الوثيقة من طرف الغير.

TransformAfrica هو مشروع متعدد السنوات لمؤسسة Heinrich Böll Rabat يهدف إلى إنشاء شبكة تحول وطنية تتألف من خبراء ونشطاء وممارسين من جميع البلدان الإفريقية يعملون على جوانب مختلفة من عمليات التحول الاجتماعي والإيكولوجي، وذلك لتعزيز تحويل تشاركي صحيح ومستدام وكذا من أجل تشجيع المناقشات العامة حول تطوير وتنفيذ سياسات اجتماعية وبيئية جديدة.

للمزيد من المعلومات: <https://ma.boell.org/fr/sofi-3-0>
فيسبوك: <https://www.facebook.com/transformAfricaprogram>